تحديات الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣

م.د. ورقاء محمد رحيم/ • مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

الملخص

ان الاقتصاد هو المحرك الأساسي في حياة الشعوب ،وان المتتبع للاقتصاد العراقي منذ تأميم النفط فيه يفضي الى حقيقة مفادها ان هذا الاقتصاد تعرض ولايزال يتعرض الى العديد من التحديات والعقبات التي تحد من بناء قوة اقتصادية كبيرة تضاهي دول العالم المتقدمة بالرغم من امتلاكه مقومات اقتصاد عالمي ،اذ يواجه اقتصاد العراقي العديد من التحديات تأتي في مقدمتها الاعتماد المطلق في تمويل ميزانية الدولة على الاقتصاد الريعي المتأتية من الإيرادات النفطية دونما التوجه والسعي الى تنوع تلك الإيرادات والخروج من التبعية النفطية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، ولم يقتصر التحديات الاقتصادية على ذلك فقط بل هناك تحديات تتعلق بزيادات معدلات البطالة والفساد وكذلك ازدياد العمليات الإرهابية وما تبعه من نفقات مالية شكلت عبء على الاقتصاد العراقي و معرقلة لعملية التنمية والإصلاح.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد، التحديات، السياسية النفطية، العراق.

Challenges of the Iraqi economy after 2003

Assist.Dr.Warqaa Muhammed Raheem

Abstract

The economy is the primary driver of people's lives. A close look at the Iraqi economy since the nationalization of oil reveals that it has been and continues to be exposed to numerous challenges and obstacles that limit its ability to build a significant economic force comparable to that of the world's advanced countries, despite its possession of the foundations of a global economy. The Iraqi economy faces numerous challenges, foremost among them the absolute reliance on the rentier economy, derived from oil revenues, to finance the state budget without any effort to diversify these revenues and escape the oil dependency linked to fluctuations in global oil prices. Economic challenges are not limited to this alone; there are also challenges related to rising unemployment rates and corruption, as well as the rise in terrorist attacks and the resulting financial expenditures that have burdened the Iraqi economy and hindered the development and reform process.

Keywords:

Economy, Challenges, Oil Policy, Iraq.

المقدمة

إن دراسة واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، يكشف لنا حقيقة ان الاقتصاد يواجه العديد من التحديات الكبيرة التي تعرقل التقدم الاقتصادي، فالمشاكل والأزمات صاحبت الاقتصاد العراقي منذ سنوات طويلة، وازدادت بعد عام ٢٠٠٣ على الرغم من تغيير النظام السياسي القائم، اذ بقي العراق يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي في تمويل ميزانيته الاتحادية بالرغم من وجود قطاعات أخرى يمكن الاستفادة منها في تمويل تلك الميزانية، الامر الذي يجعل الاقتصاد رهناً لأسعار النفط في الأسواق وحجم الطلب عليها ، كما برزت تحديات منها تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم الى جانب ارتفاع حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخول، ناهيك عن انتشار ظاهرة الفساد بكل انواعه في مجمل القطاعات، فضلاً عن الظروف السياسية القائمة في البلاد على أساس المحاصصة الطائفية وضعف الامن، وما عقبه ذلك من تدني مستويات الخدمات لاسيما في مجال تطوير البنى التحتية /هذه المشاكل اصبحت تمثل تحديات كبيرة تواجه عملية بناء الاقتصاد ومعرقلة لعملية التنمية والإصلاح.

مشكلة البحث

ان الاقتصاد العراقي واجه بعد عام ٢٠٠٣، العديد من العقبات التي من شأنها ان تعيق رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية بمختلف اتجاهاتها ، والتي بدورها تؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية التي قد تؤدي في بعض الأحيان الى مظاهرات شعبية من شانها ان تعزيز استقرار النظام السياسي القائم وحتى في بعض الأحيان تغييره ، لذا سعت بعض الدول الى معالجة تلك العقبات من اجل النهوض الاقتصادي ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة التي اتفقت عليها جميع الدول ، من هنا يمكن طرح مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي (ماهي ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣) .

أهمية البحث

إن أهمية موضوع البحث يكمن في التركيز على التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، فالاقتصاد هو العامل الأساسي في نمو وازدهار وتطور الدولة وان أي تأخر فيه ينعكس سلبا على المجتمع، اذ ان تعطيل عجلة الاقتصاد والأنشطة الحكومية والاستثمارات والمشاريع الخدمية تؤدي الى أزمات والى ارباك في العمل الحكومي بل وحتى تؤثر على شرعية النظام السياسي .

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تعيق تطور وتنمية الاقتصاد العراقي وفق رؤية تحليلية واقعية ووضع الحلول الواجبة من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي حتى لا يتعرض الى أي ازمة لاسيما في الأوقات التي يشهد فيها انخفاض في أسعار النفط .

الفرضية

تقوم الفرضية على انه "ان التحولات السياسية والاقتصادية والامنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اثرت وأدت الى الاعتماد المفرط على النفط وازياد معدلات البطالة والفساد وتدهور الأوضاع الامنية، وهذا بدوره ادى الى عرقلة جهود التنوع الاقتصادي بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية .

منهجية البحث

اعتمد البحث في معالجته لمحاور الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى وصف الواقع الاقتصادي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحليل العوامل المسببة للتحديات الاقتصادية، كذلك اعتمد المنهج الكمي، اذ تم استخدام بيانات إحصائية مثل نسب الايرادات النفطية والدين العام والنسبة الفقر لتحليل تلك البيانات، وكذلك اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لرصد التحولات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ لفهم جذور المشكلة .

ويمكن ام ندرج اهم التحديات الرئيسة الى يواجهها الاقتصاد العراقي

المحور الأول: الاعتماد المفرط على القطاع النفطي.

يوصف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد نامي ريعي وهو من اكثر البلدان اعتماداً على النفط في تمويل الانفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية لافتقار اقتصاده الى قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة وقصور نظامه المالي عن تطوير مصادر إيرادات حقيقية للموازنة العامة بالعملة المحلية ويدور الاقتصاد العراقي في حلقة مفرغة متمثلة باعتماده الفائق على الإيرادات النفطية في تيسير حياته الاقتصادية ، اذ يمثل سعر النفط المتغير الأكثر حسماً في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي فضلاً عن ارتفاع أهمية سعر النفط في تشكيل حجم ايرادات الاقتصاد ، كما يعد العراق من بلدان الفائض النفطي التي لا تستطيع تعويض نقص الايراد عند انخفاض أسعار النفط من خلال ثرواتها وصناديقها السيادية[1] .

ويمكن ملاحظة مدى أهمية النفط في المالية العامة في العراق من خلال ملاحظة نسبة النفط في إيرادات الموازنة العامة للدولة .

جدول رقم (١) نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

السنة	نسبة الإيرادات النفطية من مجموع الإيرادات	نسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات
٢٠٠٥	٪٩٩,٥١	٪٠,٤٩
٢٠٠٦	٪٩٨,٨	٪٣,٢
٢٠٠٧	٪٩٧,٤	٪٢,٦
٢٠٠٨	٪٩٨,٨	٪١,٢

[1] هجير عدنان زكي امين، زينب محمد رشيد، البعد المالي المستدام للتنمية: مقاربة لدلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال والاعمال، العدد٢، اب٢٠٢٢، ص٣٨.

٢٠٠٩	٪٩٣,٩	٪٦,٠
٢٠١٠	٪٩٠,٦	%٩,٤
٢٠١١	٪٩٩,١٠	٪٠,٩
٢٠١٢	٪٩٢,٩	٪٧,١
٢٠١٣	٪٩٢,٨	٪٧,٢
٢٠١٤	٪٩٣,٣	٪٦,٧
٢٠١٥	٪٩٧	٪٣
٢٠١٦	٪٨١,٤	٪٧
٢٠١٧	٪٨٤,١	٪٨
٢٠١٨	٪٨٩,٧	٪٥,٣
٢٠١٩	٪٨٩	٪١١
٢٠٢٠	٪٩٥	٪٥
٢٠٢١	٪٩٥	٪٥
٢٠٢٢	٪٩٥	٪٥
٢٠٢٣	٪٩٠,٩	٪٩,١

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد مجموعة تقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي.

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان موازنة العراق الاتحادية تتسم بسيادة الموارد النفطية على مجمل الإيرادات العامة اذ تصل نسبة مساهمتها الى ما يقارب ٨٩-٩٠٪ خلال المدة (٢٠٠٥- ٢٠٢٣) مقابل انخفاض الإيرادات الغير النفطية والتي لم تتجاوز ١١٪ في أفضل الأحوال، وان استمرار اعتماد الإيرادات العامة على العوائد صادرات النفط يشير الى وجود خلل جوهري وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية في العراق التي من وظيفتها تحسين القطاعات الأخرى لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة الاتحادية .

ونظراً لعدم استقرار الإيرادات النفطية لأسباب قد تكون اقتصادية (كانخفاض أسعار النفط) او سياسية (أي حرب او نزاع يحدث في العالم تتأثر فيه أسعار النفط) او صحية (كما حصل في جائحة كورونا ٢٠٢٠) من جانب ،وهيمنتها على الإيرادات العامة من جانب اخر ، أصبحت الإيرادات العامة هي الأخرى تعاني من التذبذب وعدم الاستقرار ، ترتفع بارتفاع الإيرادات النفطية وتنخفض بانخفاضها ، الامر الذي ولّد صدمات مالية متتالية للاقتصاد العراقي مع محدودية خيارات التمويل، لذا ان الانخفاض أسعار النفط في بعض السنوات احد الأسباب التي ادخلت العراق في دوامة الديون خارجية واثقلت اقتصاده ومنعته من تحقيق تنمية اقتصادية كما سنتناولها .

المحور الثاني: ديون العراق الخارجية

العراق لم يكن سابقاً مصنف من ضمن الدول التي بحاجة إلى تمويل دولي لتحقيق التنمية وذلك بوصفة دولة ريعية تعتمد في تمويل الانفاق على الايرادات النفطية، وكان العراق بإمكانه تحقيق الاستدامة المالية من خلال الموازنة بين الايرادات المتحققة من الصادرات النفطية والانفاق العام، لكن الظروف والاحداث التي مّر بها العراق ولاسيما الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية التي مازال تأثيرها مستمر اضطرته إلى اللجوء إلى الاقتراض من عدد كبير من الدول

والمؤسسات المالية الدولية [٢]، ان انخفاض أسعار النفط في بعض السنوات الى حدوث فجوة بين الانفاق العام المتضخم نتيجة للسياسات الحكومية غير السليمة وبين الإيرادات العامة، دفع بالحكومات العراقية المتعاقبة الى الذهاب الى ابسط الطرق لردم هذه الفجوة وهي الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، فضلاً عن تغيير سعر صرف الدينار العراقي من أجل توفير كم أكبر من العملة العراقية لاستدامة التمويل بغض النظر عن نجاعة هذه السياسة وأثرها في تآكل القدرة الشرائية للمواطن العراقي وارتفاع معدلات التضخم.

جدول (٢) تطور الدين الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٤)

السنة	اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	معدل نمو الدين الخارجي
٢٠٠٤	١٢٨٠٠	–
٢٠٠٥	٧٦٧١	-٣٩,٤
٢٠٠٦	٦٢١٢	-١٩,١٣
٢٠٠٧	٦٣٢٠	-١٢,٩٦
٢٠٠٨	٦٣٩٦	-٣,٧٩
٢٠٠٩	٦٤٢٨	-١,٤٢
٢٠١٠	٦٠٩٠	-٥,٢٧
٢٠١١	٦١٢٦	٠,٦

[٢] احمد عمر الراوي، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠١٤ ، دار الدكتور للعلوم والادارية الاقتصادية للنشر، ط١، ٢٠١٦، وكذلك ينظر :محيميد ، خطاب سعد ، الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق) ٢٠٠٣ – ٢٠١٦ (، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد ١٤ ، العدد ٥٧، بغداد، ٢٠١٩، ص٤٣.

٢٠١٢	٦٠٣٠	١,٩١
٢٠١٣	٥٩٣٠	-١,٦٥
٢٠١٤	٥٨١٠	-٠,١٧
٢٠١٥	٦٦١٠	٪١٣,٩٦
٢٠١٦	٦٧٥٠	٪٢,١١
٢٠١٧	٧٣٧٠	٪٩,١٨
٢٠١٨	٨٣٠٠	٪١٢,٦١
٢٠١٩	٦٦٤٩	-١٩,٨٩
٢٠٢٠	٦١٠٠	-٧,٤٨
٢٠٢١	٢٠٣٣	-١٠,٨١
٢٠٢٢	٢٣٣٥	-٧,٤٨
٢٠٢٣	٢٠٧٦	-٧,٠١
٢٠٢٤	١٩٥٣	-٧,٠١

المصدر: – وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٤).

– البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والابحاث، النشرات الإحصائية لسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

ويشكل عبء الدين الخارجي نسبة كبيرة من النفقات العامة من خلال ما يخصم من الإيرادات للوفاء بالالتزامات الخارجية، مما أدى إلى ضعف التنمية الاقتصادية بدلاً من العمل على تنميتها ، كما أدى عدم الاستغلال الأمثل للديون الخارجية وتوجهها نحو الإنفاق الاستهلاكي والسلع المستوردة، وقلة منها نحو المشاريع ذات الدخل المنخفض، إلى عدم وجود استدامة مالية حقيقية في الاقتصاد العراقي، وزيادة الاعتماد على الاقتراض العام لتمويل عجز الموازنة أدى إلى ارتفاع الدين الداخلي ولاسيما في عام ٢٠٢٠ مما يعني زيادة الالتزامات المالية على الدولة ليس فقط في الخارج ولكن أيضا داخليا مما جعل هيكل الإيرادات مثقلا بالالتزامات المالية داخليا وخارجيا وكذلك عدم توجيه المدخرات المحلية[٣] .

ونلاحظ انه بالرغم من ان هناك دول متقدمة لديها ديون خارجية الا انه ذات اقتصاد متقدم ، والسبب يعود ان عدة إجراءات اتخذتها الحكومات العراقية المتعاقبة كان من شأنها ان يشكل الدين الخارجي تحدى كبير امام النهوض بالاقتصادي العراقي، ومنها ان الدين العام الخارجي مرتفع بسبب السياسات المعتمدة في تخطيط الموازنة العامة للدولة وعدم توجيه الدين الخارجي لمشاريع التنمية والبنية التحتية، كذلك عدم استثمار الدين الخارجي في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية عبئاً على الناتج المحلي الإجمالي اذ ان اغلب الديون الخارجية تذهب على الإنفاق التشغيلي (الرواتب والأجور . . .إلخ)، مما أدى إلى رهن الاقتصاد العراقي بالمبالغ اللازمة وخدمة الدين للسنوات القادمة نتيجة عدم القدرة على تحمل الدين الخارجي .

---

(٣) Mahdi Bashir Mahmoud Al-Obaidi , Abdulrahman Najm Almashhadani, ASSESSMENT OF THE FINANCIAL SUSTAINABILITY OF EXTERNAL DEBT IN IRAQ: AN ECONOMETRIC ANALYSIS, International Journal of Profess. Busness Review., v. 7 , n. 5, Miami ,2022,p31-32.

المحور الثالث: الفقر والبطالة

يعد الفقر أحد اهم مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، اذ ان معدلات الفقر المرتفعة يمكن ان تؤثر سلباً على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، والذي يمكن ان يعرض الاقتصاد للعديد من المخاطر، ولقد عرف العراق عبر تاريخه الطويل مراحل من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ومراحل اخرى التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر، وقد القت تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر ولاسيما في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون[(٤)] .

فنسبة الفقر في العراق عام ٢٠١٦ تجاوزت ٤١٪ بسبب النزوح الناتج عن سيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات، اما في عام ٢٠٢٠ فكانت نسبة ٣١,٧٪ بسبب انتشار وباء كوفيد ١٩ في حين شهد عام ٢٠٢١ انخفاض نسبة الفقر الى ٢٥٪ . ويبين الشكل رقم (١) معدلات الفقر في العراق من (٢٠٠٧-٢٠٢٣) .

المخطط (١) معدلات الفقر في العراق (٢٠٠٧-٢٠٢٣)

(٤) خضير عباس احمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، وراقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص٢.

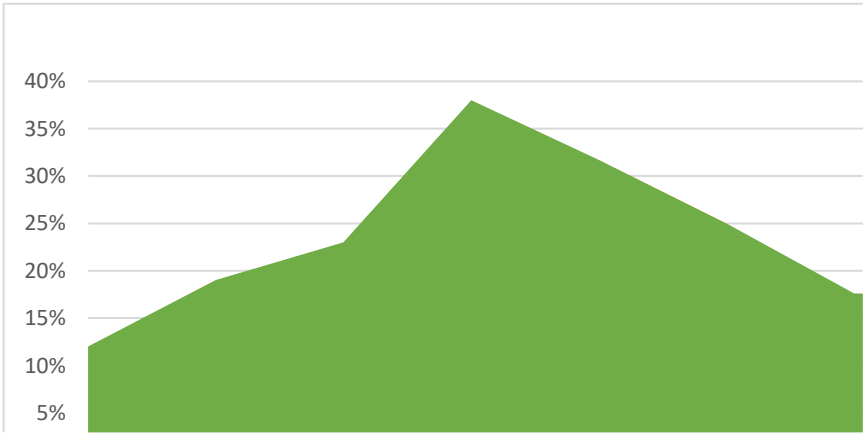

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى وزارة التخطيط، مؤشر الفقر في العراق، بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط.

ويلاحظ من المخطط اعلاه ان اعلى مستويات الفقر في العراق هي عام ٢٠١٦ وذلك لعدة اسباب اهمها التهجير القسري الناتج عن دخول تنظيم داعش الارهابي الى بعض المحافظات العراقية مما دفع الكثير من العوائل الى النزوح فقد الكثير من تلك العوائل مصدر عيشهم مما زاد من معدلات الفقر في العراق.

اما بالنسبة الى مؤشرات بيانات البنك الدولي فتشير الاحصائيات الى ارتفاع مؤشرات الفقر في العراق وعدم تماثلها لما تنص عليه الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة من خلال بيانات الدول الاتي:

جدول (٣) مؤشرات الفقر في العراق للمدة من (٢٠٠٣–٢٠٢٤)

سنة	ن يعيشون تحت خط الفقر من موع السكان (%)	السنة	من يعيشون تحت خط الفقر من مجموع السكان (%)
٢٠٠	٪٣	٢٠١	٪١٨,
٢٠٠	٪٢٢,	٢٠١	٪١٩,

٢٠٠	٪٢	٢٠١	٪٢٠,٤
٢٠٠	٪٢	٢٠١	٪٢٢,٤
٢٠٠	٪٢٤,٤	٢٠١	٪٢٢,٤
٢٠٠	٪٢	٢٠٢	٪٢٢,٤
٢٠٠	٪٢٢,٤	٢٠٢	٪٢٣,٤
٢٠١	٪٢	٢٠٢	٪٢
٢٠١	٪٢	٢٠٢	٪١٧,٤
٢٠١	٪١٨,٤	٢٠٢	٪١٧,٤
٢٠١	٪١٨,٤		
٢٠١	٪٢٢,٤		

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء .

ويبين الجدول أعلاه مدى اتساع دائرة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر وعدم الاستقرار في نصيب الفرد من الدخل القومي ، وكذلك انخفاض في نصيب الفرد من اجمال الناتج المحلي، اذ نرى مؤشرات الفقر في العراق بارتفاع متزايد بعد ان كانت (١٨,٩٪) من مجموع السكان عام ٢٠١٥ يعيشون تحت خط الفقر ، نرى هذه النسبة قد ارتفعت الى ٢٣,٥٪ من مجموع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عام ٢٠٢١ ، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المؤشرات فان نصيب الفرد من الدخل القومي منخفض جداً ، بلغ عام ٢٠١٥ ما يقارب (٤,٩٨٩) الف دولار ، وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع الدول النفطية مثل العراق ، ولم يشهد سوى تحسن بسيط اذ ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي عام

٢٠٢١ الى ٤,٧٨٨ وهو ارتفاع قليل لا يسد احتياجات الافراد ويلبي رغباتهم في العيش الكريم ، فضلاً عن النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي ، والذي شهد تحسنا بسيط بلغ ١,٢٪ في عام ٢٠١٥ وشهد ارتفاعا نسبياً على مدى السنوات السابقة ليصل الى ٤,٣٪ عام ٢٠٢١ ، الا انه مزال منخفضاً ودون مستوى الطموح ، فهذا المؤشرات تجعل العراق ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم حسب مؤشرات الأمم المتحدة وأهدافها الإنمائيـــــة .

واستناداً الى المعطيات الاحصائية في تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الامم المتحدة يمكن لمؤشرات الفقر متعدد الابعاد تسليط مزيد من الضوء على الفئات الأكثر تعرضاً للإهمال من الشرائح الاجتماعية في العراق باستعراض الابعاد الثلاث الاساسية لمؤشرات الفقر متعدد الابعاد وهي[٥]:

- مستوى المعيشة: لا يشمل مستوى المعيشة في العراق وفقاً للمعايير الدولية سوى ٦٪ من السكان فيما يعاني ٩٤٪ من السكان بصورة او بأخرى من اختلال في مستوى المعيشة في البلاد .
- قطاع التعليم: يستفيد من خدمات هذا القطاع ما نسبته ٦٠٪ من سكان العراق، اي ان ٤٠٪ من السكان بدون خدمات تعليمية وتشكل هذه النسبة نحو ١٦ مليون عراقي يفتقر للخدمات التعليمية .
- القطاع الصحي: تغطي خدمات الصحة ما نسبته ٣٣٪ من سكان العراق البالغ عددهم نحو ٣٩ مليون نسمة اي ان ٦٧٪ من السكان هم بدون خدمات صحية .

اما فيما يخص البطالة ارتفع عدد سكان العراق من (٢٢,٤٦٢٤٤ نسمة) ، الى (٢٩٦٨٠٨١ نسمة) للمدة ١٩٩٧–٢٠٠٧[٦] ، وبمعدل نمو بلغ (٣٪) فيما زاد عدد السكان للمدة ٢٠١٢–٢٠١٧ من (٣٤٠٢٠٧٠٢٤٨ الى ٣٨٠١٢٤٠١٨٢ نسمة) وبمعدل نمو بلغ (١,٦٥٪)[٧] وهذه الزيادة تؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة ومن ثم ارتفاع في نسبة

---

[٥] خضير عباس احمد النداوي، مصدر سبق ذكره، ص١١.

[٦] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

.

الفقر لأنها لا تتناسب مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما ينجم عنه انخفاض في مستوى المعيشة للمجتمع والاسرة لان النمو السكاني يستنفذ النمو الاقتصادي ويزيد من معدلات البطالة اذ بلغ معدل البطالة في العراق عام ٢٠٠٣ ٢٨,١٪[٨] . ويبين الجدول رقم (٤) نسبة البطالة في العراق من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٢ .

السنة	نسبة البطالة	السنة	نسبة البطالة
٢٠٠٣	٪٢٨,١٠	٢٠١٣	٪١٢,٠٠
٢٠٠٤	٪٢٦,٨٠	٢٠١٤	٪١٠,٦
٢٠٠٥	٪١٧,٩٧	٢٠١٥–١٦	٪١٠,٨
٢٠٠٦	٪١٧,٥٠	٢٠١٧	٪١٢
٢٠٠٧	٪١١,٠٧	٢٠١٨	٪٢٢,٨
٢٠٠٨	٪١٩,٦٨	٢٠١٩	٪٢٢
٢٠٠٩	–	٢٠٢٠	٪١٦,٥
٢٠١٠	٪١٥,٠٢	٢٠٢١	٪١٤,٢
٢٠١١	٪٨,٠٠	٢٠٢٢	٪١٦,٥
٢٠١٢	٪١١,٠٩		

المصدر: مجموعة من مؤشرات التشغيل والبطالة، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية .

[٨] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، نسبة البطالة بين صفوف الشباب (٢٠٠٣–٢٠١٣)، ص٢٠، وينظر ايضاً مؤشرات التشغيل والبطالة، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠١٥–٢٠٢٠، ص١٤.

وتنطوي البطالة على بذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومصدر خطورتها هو تزايد عدد القادرين على العمل والباحثين عنه من دون جدوى، فتثير الشعور بالإحباط لديهم وتترتب عليها عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية، ويُعقد مشكلة البطالة، تفاقمها واستمرارها فضلاً عن ارتفاع نسبة الاعالة فرض مشكلة متعددة الابعاد بالنسبة لاي مجتمع لانحرافها عن قيم ومعايير الحياة الاجتماعية التي تحفظ قيمة الانسان [٩].

المحور الرابع: استشراء ظاهرة الفساد

منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٢٤، ومؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية تشير الى ان العراق من البلدان الأكثر فساداً في العالم، وهذا بدوره يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية ومن ثم ينعكس ذلك على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق.

اما اهم مظاهر الفساد في العراق فهي [١٠]:

١. غياب تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.

٢. ضعف الرقابة أجهزة وأداء، فهي لاتعدو ان تكون شكلية، اما نتائجها فتهمل.

٣. المحسوبية والمنسوبية والولاء في شغل الوظائف والمناصب بدلاً عن الكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة.

٤. شيوع ظاهرة الرشوة حتى انها أضحت تبدو من جملة المستمسكات المطلوبة في اية معاملة.

٥. تعطيل القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في اشغال الوظائف العامة واسنادها الى محدودي الكفاءة.

---

[٩] عبد الفتاح عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الاسباب والنتائج العراق انموذجا، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديميون العربية، كوبنهاكن، ٢٠٠٩، ص٨١.

[١٠] سالم سليمان وخضر عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عربية، العدد ١، مركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٠، ص١١٩.

جدول (٥) تسلسل العراق ضمن مؤشرات الفساد على المستوى العالمي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٢٣

السنة	تسلسل العراق	عدد الدول المشتركة في مؤشرات	السنة	تسلسل العراق	عدد الدول المشتركة في مؤشرات الفساد
٢٠٠	١١	١٣	٢٠١	١٧	١٧
٢٠٠	١٢	١٤	٢٠١	١٦	١٦
٢٠٠	١٧	١٩	٢٠١	١٦	١٦
٢٠٠	١٦	١٦	٢٠١	١٦	١٦
٢٠٠	١٧	١٨	٢٠١	١٦	١٧
٢٠٠	١٧	١٨	٢٠١	١٦	١٧
٢٠٠	١٧	١٨	٢٠٢	١٦	١٧
٢٠١	١٧	١٧	٢٠٢	١٥	١٧
٢٠١	١٧	١٨	٢٠٢	١٥	١٨
٢٠١	١٦	١٧	٢٠٢	١٥	١٨
٢٠١	١٧	١٧			

Source:Transparency international (multiple years) at http://transparency.org

ان يقبع العراق ضمن قائمة الدول الأكثر خلال مدة عشرون عاماً ترتب عليه اثار كبيرة لاسيما على جانب اقتصادي وابرزها هي[١١]:

١. تدني كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المتخصصة للاستثمار وتسيء توجهها او تزيد كلفتها .

٢. ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلاد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر .

٣. تردي حالة توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع ، فمثلا تخصيصات الرئاسات الثلاث يفوق مجموع تخصصات: قطاع الصناعة +قطاع الزراعة+ قطاع الاتصالات+ قطاع البيئة+ قطاع العلوم للسنوات ٢٠٠٣–٢٠١١ .

٤. ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع تخدم المواطنين .

٥. الحد من النمو الاقنصادي .

٦. تشويه القرارات الاقتصادية .

٧. تدني مستويات الابتكار والمنافسة .

٨. هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية للمشاريع التنموية العامة والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة .

---

[١١] تغريد داود سلمان داود، الفساد الإداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي: أسبابه –انواعه– مظاهره – وسبل معالجته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ، ٢٠١٥، ص١٠٤.

المحور الخامس: العبء الأمني

توفير الامن والامان من الأولويات التي تقع على عاتق الدولة، ولا يقتصر هذا الدور كما هو معروف على توفير الامن للمواطنين، بل يتعدى الى بسط الامن وتوفير البيئة الأمنية الملائمة للتعايش السلمي ونشر روح الطمأنينة في جمع ميادين الحياة، ومن الطبيعي ان يتأثر اقتصاد أي بلد بشكل كبير في حال حدوث تخلخل في الجانب الأمني، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تقوم على عدة أسس، وفي حال تعثر او غياب أحد هذه الاسس يصاب النهوض الاقتصاد بالشلل او التعثر، ومن هذه الاسس توفير البيئة الأمنية الملائمة، فمن غير الممكن اقامة حركة تجارية واعمال ومشاريع تنموية عندما يغيب الغطاء الامني، وقد شهد العراق تغيير سياسي بعد عام ٢٠٠٣ أدى الى ظهور صراع ونزاع تمثل بالعمليات الإرهابية للتنظيمات المسلحة ساهمت في تردي الوضع الأمني ، اذ استهدفت الاعمال الإرهابية جميع مفاصل الحياة في العراق، ومن ثم انعكس الوضع الأمني على الاقتصاد العراقي في عدة مجالات ، أهمها انعكاسه على الموازنة العامة من خلال زيادة الانفاق العام على الجانب العسكري ،فضلاً عن كونه بيئة غير مناسبة لعمل القطاعات الإنتاجية، وقد ادى انخفاض الإنتاج في بعض القطاعات في انخفاض الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على الإنتاج، كما ان هناك مشاريع تنموية كانت تنوي المنظمات او الهيئات الأممية اقامتها في العراق الا انها لم تستطع تنفيذها بسبب تدهور الوضع الامني او عدم وجود بيئة أمنية ملائمة، انظر الصورة رقم (١) (المتعلقة بعدد الهجمات الإرهابية وتوزيعاتها على المناطق في العراق.

(شكل رقم٢ عدد الهجمات الإرهابية ومناطق التي تعرضت للهجمات في العراق)

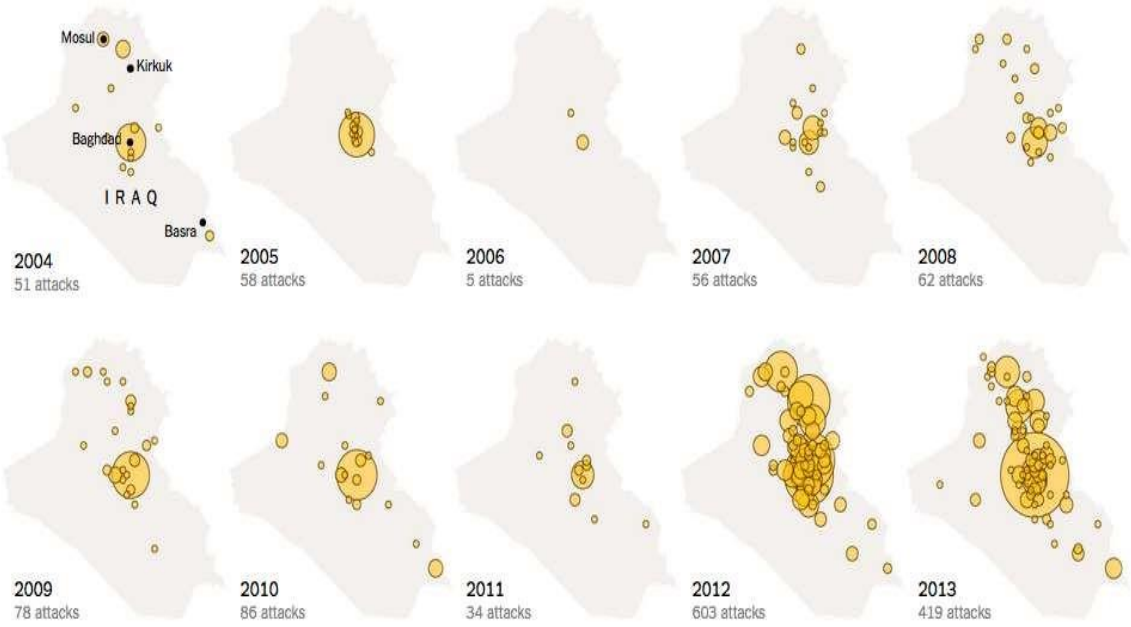

ومن ابرز الازمات الأمنية التي تعرض لها العراق في عام ٢٠١٤، سيطرة تنظيم_داعش) على العديد من المحافظات، اذ أدت هذه الأزمة إلى العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد العراقي وأعادت توجيه الكثير من الموارد المتناقصة إلى الجهد العسكري بعيداً عن الإنفاق العام، واضطرت الحكومة إلى خفض النفقات غير المتعلقة بالأمن بشكل كبير مع إعطاء الأولوية للحرب ضد داعش، جاء ذلك وسط انخفاض حاد في عائدات النفط، كانت الخسائر المالية التي تكبدها الاقتصاد العراقي، وفقاً للبنك المركزي العراقي ٢٠١٧ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧، على النحو الاتي:

١. قدرت الخسائر المالية بمليارى دولار سنوياً من بيع ٣٠ ألف برميل يومياً من النفط بأسعار تتراوح بين ٢٥ و٥٠ دولاراً للبرميل.

٢. بلغ إجمالي الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي نحو ٣٥ مليار دولار، منها ١٢,٢٤ مليار دولار تكبدتها وزارة الدفاع وحدها، ونحو ٣ مليارات تكبدتها وزارة المالية، و٢,٧ مليار تكبدتها وزارة الكهرباء، و٢,٥ مليار دولار تكبدتها وزارة النفط، و١,٥ مليار دولار تكبدتها وزارة الإعمار والإسكان، و١,٣ مليار دولار تكبدتها جهات مستقلة.

٣. تدهورت الأرصدة المالية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق العسكري والنفقات الإنسانية. في عام ٢٠١٧، تحسن التوازن المالي بشكل رئيسي بسبب زيادة بنسبة ٤٣٪ في العائد النفطي على الرغم من تخفيضات الإنتاج، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط (البنك الدولي، ٢٠١٨أ، ١).

٤. بلغ إجمالي التأثير الاقتصادي للعنف والصراع في عام ٢٠١٥ (٢٠٦,٤٤٤) مليون تعادل القوة الشرائية١ و ٥٩٣٠ تعادل القوة الشرائية للشخص الواحد، وضع هذان المؤشران العراق في صدارة ١٦٣ دولة في عام ٢٠١٥ على مؤشر Ter – rorism العالمي. بالإضافة إلى ذلك، بلغ التأثير الاقتصادي للعنف والصراع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٥٣,٥٪ في عام ٢٠١٥ والذي احتل المرتبة الثانية في العالم بعد سوريا (٥٤,١٪) (معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٦، ٤٤).

٥. بلغت كمية الأموال التي حصل عليها التنظيم الإرهابي من بيع الآثار والذهب والمقتنيات التاريخية والمخطوطات واللوحات أكثر من مليار دولار، إلى جانب ذلك، كسب التنظيم الإرهابي أكثر من ٢٥٠ مليون دولار أمريكي من بيع الأسلحة والمعدات التي صادرها من مخازن الجيش العراقي، وحقق إيرادات تقارب ٣٠٠ مليون دولار من جمع

المياه والكهرباء والأجور وبيع المنازل والأثاث للمواطنين، والأموال من بيع حوالي ٥٠٠ ألف طن من الأسمنت المخزن، والإيجارات السنوية لبلدية الموصل.

ان هذا الانفاق الكبير في الأموال على العمليات العسكرية وما تبعه من إنفاق على إعادة اعمار المناطق التي تضررت من تلك العمليات ادت الى تقليص في الانفاق على القطاعات الإنتاجية الأخرى التي من شانها ان تعما على تطوير الاقتصاد العراقي.

الخاتمـــة

ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي فرضت عليه تحديات كبيرة أدت الى الوقوف كحجر عثرة بوجه التنمية المستدامة، من أهمها الاتكاء على الثروة النفطية دون الاهتمام بتنويع مصادر إيرادات الموازنة العراقية، فضلاً عن اتسام أسعار النفط العالمية بالتذبذب المستمر، الامر الذي ولّد صدمات مالية متتالية للاقتصاد العراقي مع محدودية خيارات التمويل، ولم تقتصر تلك التحديات على ذلك بل واجهة الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة ابرزها زيادة معدلات الفقر والبطالة واستشراء الفساد وبشكل كبير اذ اصبح العراق من الدول المتقدمة في مؤشرات الفساد العالمي ، فضلاً عن ذلك انهك العراق الديون الخارجية التي تحملها نتيجة لسياسات خاطئة ، ومما زاد من تعقيد الأمور هو عدم الاستقرار الأمني الذي أدى الى ظهور جماعات مسلحة مما دفع بالدولة العراقية الى توجيه اغلب الانفاقات المالية على الجانب العسكري على حساب تطوير القطاعات الأخرى.

ومن خلال ما تقدم توصل الباحث الى العديد من الاستنتاجات أهمها:

١. شكلت الإيرادات النفطية أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، فعلى الرغم من ان نسبتها كانت حوالي ٩٢٪ وجاء الباقي من قطاعات أخرى، الا ان النفط عرضة للكثير من المشاكل أبرزها انخفاض في أسعار النفط وتأثر أسعاره بالظروف السياسية والاقتصادية العالمية.

٢. يعاني العراق من تزايد اجمالي الدين العام، وهذا له دلالة على خطورة تعرض الاقتصاد العراقي للازمات المالية المحتملة نظراً لارتباط ذلك الدين بالعملات الأجنبية فضلاً عن تراكم الفوائد المترتبة عليه.

١. بالرغم من برامج الحكومات العراقية المتعاقبة الموجه لمكافحة الفقر، الا انها لم تستطع تخفيض الفقر، وسبب يعود الى الصدمات التي تعرض له العراق سواء الأمني او السياسي او الاقتصادي، مما سبب ذلك بشكل سلبي على نسبة الفقر.

٢. التدهور الأمني والذي يعد من أبرز العقبات الاتي تواجه الاقتصاد العراقي الأمني التي تؤدي إلى عدم تحسين الوضع الاقتصادي مما ينعكس انخفاضا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

٣. ان مؤشرات الفقر ومعدلات البطالة ترتبطان بعلاقة عكسية مع النفقات العامة، كون الزيادة في النفقات العامة تؤدي الى زيادة الاستثمار ومن ثم تخفيض معدلات الفقر والبطالة.

اما اهم التوصيات فهي:

١. على الحكومة العراقية ان تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تأمنن المتطلبات والمرتكزات الأساسية ورفع نسبة مساهمة قطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة والسياحة لخلق فرص عمل وتقليل الاعتماد على النفط من اجل زيادة نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد.

٢. العمل على تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونمو مستدام بما اضمن التوزيع المنصف للموارد بين جميع افراد المجتمع.

٣. اعتماد التخطيط الاستراتيجي لتوظيف عوائد النفط في الاستثمارات غير النفطية لاسيما الزراعة والصناعة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط والتي تعزز ظاهرة الريعية.

٤. ضرورة الابتعاد عن الاقتراض لاسيما الخارجي نظراً لأثاره السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بسبب الشروط التي تفرضها الدول والمنظمات الدولية الدائنة.

٥. العمل على توجيه الدين العام نحو القطاعات الإنتاجية واستثمار تلك الأموال لتحقيق اهداف التنمية ومن ثم المساهمة في تسديد الدين وفوائده واضعاف تراكمها مستقبلاً بما يحسن الية استخدامها مستقبلاً.

٦. العمل وبشكل مكثف على إعادة الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي في البلد.

٧. تشديد الرقابة على الانفاق الحكومي وتعزيز اليات المسائلة ومكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد وتعزيز استقلاليتها، واعداد برامج وانشطة لتوضيح مفاهيم النزاهة ورصد مكافحة الفساد في دوائر الدولة من خلال أسلوب العمل ومكافأة الموظفين المخلصين مادياً ومعنوياً، اذ يعد الفساد من أكبر التحديات التي تواجه زيادة الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي.

٨. توفير فرص العمل ومن ثم تخليص الاقتصاد العراقي من احدى المشكلات التي يعاني منها آلا وهي مشكلة البطالة وتوفير شبكات امان اجتماعي فاعلة للفئات الأكثر ضعفاً.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١. إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء.

٢. احمد عمر الراوي، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠١٤، دار الدكتور للعلوم والادارية الاقتصادية للنشر، ط١، ٢٠١٦.

٣. البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والابحاث، النشرات الإحصائية لسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

٤. تغريد داود سلمان داود، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي: أسبابه -انواعه- مظاهره- وسبل معالجته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٥.

٥. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨.

٦. خضير عباس احمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، وراقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠.

٧. سالم سليمان وخضر عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عربية، العدد ١، مركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٠.

٨. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

٩. عبد الفتاح عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الاسباب والنتائج العراق انموذجا، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديميون العربية، كوبنهاكن، ٢٠٠٩.

١٠. محيميد ، خطاب سعد ، الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق) ٢٠٠٣ – ٢٠١٦ (، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد ١٤ ، العدد ٥٧، بغداد، ٢٠١٩ .

١١. مؤشرات التشغيل والبطالة، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠١٥–٢٠٢٠ .

١٢. هجير عدنان زكي امين، زينب محمد رشيد ، البعد المالي المستدام للتنمية: مقاربة لدلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال والاعمال، العدد ٢، اب ٢٠٢٢ .

١٣. وزارة التخطيط، مؤشر الفقر في العراق، بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط .

١٤. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، نسبة البطالة بين صفوف الشباب (٢٠٠٣–٢٠١٣)

١٥. وزارة المالية، دائرة الدين العام ، قسم الدين العام ، للسنوات (٢٠٠٤–٢٠٢٤) .

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. /id٣eo٠.h/and٩v/www.nytimes.com//٢٠١٥http:

2. Mahdi Bashir Mahmoud Al–Obaidi, Abdulrahman Najm Almashhadani, ASSESSMENT OF THE FINANCIAL SUSTAINABILITY OF EXTERNAL DEBT IN IRAQ

3. Transparency international (multiple years) at http://transparency.org